

Distr.: General
19 June 2001
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

الإريترية التي اختُتِمت في ١٦ نيسان/أبريل. وقد سمح هذا الوضع لممثلي الخاص السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا بالإعلان رسمياً عن إنشاء هذه المنطقة في ١٨ نيسان/أبريل الذي شكل معلماً بارزاً من معالم عملية السلام. وقد أعطى إنشاء هذه المنطقة عملية السلام زخماً إضافياً وسمح بعودة المدنيين الراغبين في مواصلة حياتهم في الأماكن التي نشأوا فيها.

٣ - ورغم تباين وجهات النظر بشأن دقة رسم الحدود والمنطقة ونظامها، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة الميليشيات والشرطة الإريتيرية فقد اتسمت الحالة في الميدان بالهدوء عموماً. وبدأت حكومة إريتريا في إعادة المشردين داخلياً من مواطنيها إلى قراهم الأصلية في المنطقة. ومع ذلك فثمة قلق متزايد إزاء إمكان حصول حوادث ناجمة عن قرب المسافة الفاصلة بين الميليشيات والشرطة الإريتيريتين من ناحية القوات الإثيوبية من ناحية أخرى في المنطقة الواقعة جنوبي حدود المنطقة. وبناء عليه، نشرت البعثة قوات إضافية لا سيما في المناطق الحساسة على طول الحدود الجنوبية.

الترسيم النهائي لحدود المنطقة الأمنية المؤقتة

٤ - لم تدخر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا جهداً في الأشهر الأخيرة في سبيل ترسيم الحدود الجنوبية في المنطقة

١ - هذا التقرير يقدم عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي طلب فيه المجلس إلى أن أطلعته عن كُتُب وبشكل منتظم على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويتضمن هذا التقرير استكمالاً للتطورات التي استجذبت منذ تقديم تقريره المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/202). ويصف أيضاً حالة انتشار بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا كما أذن به المجلس في قراراته ١٣١٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و ١٣٤٤ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ الذي مدد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ثانياً - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة

إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة

٢ - وافق الطرفان في اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601) على إنشاء منطقة أمنية مؤقتة (المنطقة) متروعة السلاح وتفصل بين القوات المسلحة للبلدين. وتحققت البعثة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ من إعادة انتشار القوات الإثيوبية من هذه المنطقة المقرر إنشاؤها وأعقبت ذلك عملية إعادة تمركز للقوات

قدمتها حكومة إثيوبيا بسحب هذه القوات إلى جنوبي حدود المنطقة. وتلقت البعثة مؤخرا مؤشرات من إثيوبيا تدل على أنها تعتبر أن موقع إعادة الانتشار هذا مطابق لخط ٦ أيار/مايو ١٩٩٨. وهذا أمر لا يمكن القبول به خصوصا بعد انقضاء فترة طويلة على التوصل إلى تفاهم بشأن مواقع إعادة انتشار القوات الإثيوبية في هذه المنطقة.

وجود الميليشيات والشرطة الإريتريتين في المنطقة الأمنية المؤقتة

٧ - ينص اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على أن تستعيد إريتريا إدارتها المدنية، التي تشمل الشرطة والميليشيا المحلية، في المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد أشار تقرير المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (S/2000/785) إلى أنه بغية تنفيذ ولاية البعثة سيكون من الضروري تقديم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن أفراد الميليشيات إلى البعثة ليتسنى لها التحقق من عدم تجاوز مهام الميليشيات وتكوينها لما كان سائدا قبل اندلاع الصراع. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، أرسل قائد قوة البعثة إلى المفوض الإريتري للتنسيق مع البعثة كتابا يطلب منه هذه المعلومات. ورغم أن إريتريا شرعت فور إعادة تمركز قواتها المسلحة في إعادة ميليشياتها وقواتها من الشرطة إلى المنطقة، إلا أنها لم تقدم إلى الأمم المتحدة حتى تاريخه أي معلومات عن أعدادها في الماضي أو الأعداد التي يعتزم نشرها.

٨ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، قدر المراقبون العسكريون التابعون للبعثة أن أكثر من ٥٥٠ من أفراد الميليشيات الإريترية و ٣١٠٠ من أفراد الشرطة قد انتشروا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وتشير عمليات المراقبة العامة إلى تمركز كتبية واحدة تقريبا للميليشيات في كل من المناطق الفرعية الواقعة ضمن المنطقة وعددها ١٤ منطقة فرعية. وعلى غرار

الأمنية المؤقتة بدقة ومع مراعاة شواغل الطرفين ذات الطابع الإداري أو العسكري أو الإنساني. وعلى سبيل المثال، أفادت البعثة في ١٥ آذار/مارس عن وجود ثلاث سرايا للقوات الإثيوبية في منطقة إيروب الواقعة على بعد ٦ كيلومترات إلى الشمال من الحدود الجنوبية للمنطقة المقترحة التي سبق أن قبلت بها إثيوبيا. وفي أثناء المشاورات التي أعقبت ذلك، أصرت إثيوبيا على أن تلك المنطقة كانت خاضعة لإدارتها قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨ وأنها لن تعتمد، نتيجة لذلك، إلى سحب قواتها رغم عدم قيامها سابقا بإبلاغ البعثة بهذا الأمر. فأبلغت البعثة السلطات الإريترية وأكدت في بيان علني مؤرخ ١٨ نيسان/أبريل أنها عدلت الحدود الجنوبية في هذه المنطقة. وحققت البعثة أيضا في الحالة على طول أجزاء عدة من الحدود الجنوبية، بما في ذلك القيام ميدانيا بتوضيح مواقع ووضع ما يربو على مائة قرية مختلفة في المناطق الحدودية. وقد أسفر ذلك عن إدخال عدد من التعديلات على الحدود الجنوبية التي قبل بها الطرفان.

٥ - وبالنظر إلى ضرورة توضيح الأمور العملية، من المهم أن تعمل إثيوبيا وإريتريا والبعثة على أساس تفاهم واضح ومشترك بشأن تحديد المنطقة الأمنية المؤقتة. وتحقيقا لهذه الغاية، أنجزت البعثة رسم خريطة نهائية تبين الحدود الجنوبية والشمالية للمنطقة وستقوم بتوزيعها على الطرفين قريبا. ولا تتوقع البعثة أن تكون هذه الحدود مرضية بالكامل لأي من الطرفين. ومع ذلك، فإني على ثقة من أن الطرفين، وبهدف مواصلة المضي قدما في عملية السلام وبالنظر إلى الطابع المؤقت لهذه المنطقة، سيوافقان على العمل استنادا إلى هذه الخريطة على أساس أن لجنة الحدود هي التي تتخذ جميع القرارات المتعلقة بترسيم الحدود.

٦ - وفي هذا الصدد يساور البعثة القلق إزاء استمرار وجود قوات إثيوبية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في أحد المواقع داخل القطاع الشرقي وذلك رغم الضمانات التي

١٠ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصدرت إثيوبيا بياناً رفضت فيه عناصر أساسية من المشروع الأولي للاتفاق المتعلق بالشرطة والمليشيات. فقد رفضت إثيوبيا بشكل خاص عدد عناصر المليشيات الإريتيرية المقرر نشرهم في المنطقة ونوع الأسلحة التي سيسمح لهم بحملها وارتداء أفراد المليشيات أزياء رسمية مميزة. وفي هذا الصدد، شددت إثيوبيا على أنه "من غير المقبول كلياً نشر قوة جيدة التنظيم ترتدي أزياء رسمية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة تحت ستار اعتبارها مليشيات". واعتبرت السلطات الإثيوبية أن هذا الأمر دليل على أن المنطقة الأمنية المؤقتة لم تجرد من السلاح. وقد أعرب في وقت لاحق وزير الخارجية الإثيوبي عن أوجه قلق مماثلة في رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/448) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

١١ - وفي ١٤ أيار/مايو، وجه وزير الخارجية الإريتيري رسالة إلى رئيس المجلس (S/2001/477) ذكر فيها أن إريتريا لا تعزم "إعادة جيشها إلى المنطقة الأمنية المؤقتة" عبر باب خلفي وأن "نحو ٢٠٠٠ من أفراد الشرطة والمليشيات الإريتيرية المجهزة بأسلحة خفيفة والمنتشرة في أكثر من ٤٠٠ قرية على مدى ٢٥٠٠٠ كيلومتر مربع لا يمكن أن يشكل مصدر قلق مشروع لإثيوبيا".

١٢ - وبالنظر إلى عدم وجود أي معلومات تتعلق بقوام وتكوين المليشيات المحلية والشرطة الإريتيريتين قبل اندلاع الصراع، فإن البعثة تقوم حالياً بتحديد ما يمكن أن يشكل "عدداً كافياً، وإن كان محدوداً، من أفراد المليشيات المدنية والشرطة الإريتيرية" كما هو مذكور في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/PRST/2001/14). والقصد هنا هو تحقيق توازن بين ضرورة كفالة تطبيق القانون في المنطقة والإبقاء على هذه المنطقة كمناطق منزوعة السلاح. لذا ستحدد البعثة الحد الأقصى المسموح به من أفراد الشرطة والمليشيات على

المليشيات، يُستدل على أن الشرطة منظمة على طول الخطوط ضمن نسق عسكري منتظم وأن أسلحتها الثقيلة تفوق تلك التي زودت بها مجموعات مشابهة في أماكن أخرى من إريتريا. وفي عدة حالات، نُشرت الشرطة والمليشيات في مناطق متاخمة للحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية غير المأهولة بالسكان أو تكاد تخلو منهم. وقد تؤدي جميع هذه العوامل إلى حدوث مزيد من التوترات يمكن تجنبها إذا ما أزيلت أسبابها. وبالفعل حصل تبادل لإطلاق النار بين بعض العناصر التابعة للقوات الإثيوبية وعدد من عناصر المليشيات الإريتيرية في ٦ حزيران/يونيه عندما اقتربت دوريتان لكلا الطرفين من بعضهما البعض جنوب حدود المنطقة.

٩ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، وقّع ممثلي الخاص والمفوض الإريتيري المشروع الأولي لاتفاق بشأن سير عمل المليشيات والشرطة المحلية داخل المنطقة. ويجمل هذا البروتوكول الشروط التي يُتوقع أن يعمل بموجبها أفراد المليشيات والشرطة الإريتيريتين داخل المنطقة ويحدد أنواع الأسلحة التي يجوز لهم حملها. كما أنه يطلب من جميع أفراد المليشيات والشرطة حيازة بطاقات هوية وتراخيص لحمل السلاح وارتداء أزياء رسمية مميزة. وينص البروتوكول أيضاً على تخزين أنواع محددة من الأسلحة في أماكن تحدد مسبقاً داخل المنطقة. وحتى ١٣ حزيران/يونيه، تقدمت البعثة بسبعة احتجاجات إلى السلطات الإريتيرية تتعلق بانتهاكات للبروتوكول قام بها أفراد الشرطة و ٢٤ احتجاجاً قام بها أفراد المليشيات. وتشمل هذه الاحتجاجات إنشاء نقاط تفتيش غير معلنة أو غير مأذون بها، وحيازة أسلحة غير مرخص بها وعدم حمل بطاقات هوية أو تراخيص حمل سلاح، واستخدام مركبات تابعة لقوات الدفاع الإريتيرية. وفيما خلا هذه المشاكل، أبدى كل من أفراد الشرطة والمليشيات درجة جيدة من التعاون في الميدان مع البعثة.

البعثة. ولا تزال السلطات الإريتيرية تؤكد أن طائرات البعثة ينبغي أن تطير، بحسب الطلب الذي قُدم أصلاً وتم الاتفاق عليه، بأقرب طريق مباشر، وترفض أن تجري أي تعديلات عليه. وفي ذات الوقت، تصر السلطات الإثيوبية على السماح بانحراف طفيف عن أقرب طريق مباشر. بيد أن البلدين اتفقا على أنه بإمكان طائرات البعثة الطيران عبر أي مسار آخر بينهما. وتقدمت البعثة في الآونة الأخيرة إلى إريتريا بخيارين يتعلقان بمسارين دوليين للطيران على ارتفاعات عالية وافقت عليهما منظمة الطيران المدني الدولي. وتواصل الأمم المتحدة أيضاً اتصالاتها بمنظمة الطيران المدني الدولي بغية التماس طرق بديلة لتسوية هذه المسألة الهامة.

لجنة التنسيق العسكرية

١٦ - تواصل الأمم المتحدة محاولاتها لبناء الثقة بين الطرفين من خلال لجنة التنسيق العسكرية التي لا تزال القناة الوحيدة للاتصال المباشر والمنتظم بينهما. وفي الاجتماع الخامس للجنة المعقود بجيبوتي في ٦ نيسان/أبريل، نظرت اللجنة في إمكانية إنشاء أفرقة مشتركة للتحقيق في الحوادث العسكرية المحتمل وقوعها بين الطرفين في المستقبل. وناقش الاجتماع أيضاً عودة الشرطة والمليشيات المحلية الإريتيرية إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، وحرية التنقل، والمعلومات المتعلقة بالألغام، وضرورة قيام الطرفين بوضع خطة لمراقبة الجمارك والمهجرة على طول الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة.

١٧ - وفي الاجتماع السادس للجنة التنسيق العسكرية المعقود في نيروبي في ٢١ أيار/مايو، اتفق الطرفان على إنشاء ثلاث لجان تنسيق عسكرية على المستوى القطاعي. واتفق الطرفان أيضاً من حيث المبدأ على إنشاء آلية تعاونية مشتركة، بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية والبعثة، للاضطلاع بإعادة رفات الجنود إلى الوطن من المناطق التي تقع شمال وجنوب الحد الجنوبي للمنطقة الأمنية المؤقتة.

أساس معايير موضوعية وذلك بالتشاور مع السلطات الإريتيرية ووضعة في اعتبارها الطابع المجرد من السلاح للمنطقة الأمنية المؤقتة.

حرية تنقل البعثة

١٣ - وافقت إريتريا وإثيوبيا في اتفاق إنهاء الأعمال القتالية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على "كفالة حرية التنقل والحركة اللازمة لبعثة حفظ السلام، بما في ذلك مواردها السوقية، عبر أراضي الطرفين" (S/2000/601). وعلى الرغم من هذا التعهد، سجلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى حزيران/يونيه ١١٣ محاولة لتقييد حرية تنقلها من جانب إريتريا و ٣٠ محاولة من جانب إثيوبيا وتقدمت باحتجاجات بشأنها.

١٤ - ووافقت السلطات الإثيوبية على مبدأ حرية تنقل البعثة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها. وقد عملت حتى الآن على تقليص عدد حالات التقييد. بيد أن الحكومة الإريتيرية دفعت مرة بعد أخرى بأن حرية تنقل البعثة ينبغي أن تقتصر على المنطقة الأمنية المؤقتة ومسارات الإمداد/والوصول الرئيسية وألا تمتد إلى المنطقة البالغ عرضها ١٥ كيلومتراً، المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة. وتعوق هذه القيود قدرة البعثة على أداء ولايتها فيما يتعلق بالمراقبة التي تتطلب قيام الأمم المتحدة ليس بمراقبة المنطقة العسكرية فحسب ولكن مراقبة قوات الطرفين بعد إعادة نشرها وتمركزها في المنطقة المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة. ونظراً لانتشار البعثة ومرافقها في مناطق مختلفة من إريتريا والعدد المحدود من الطرق الصالحة في البلد، فإن هذه القيود تؤثر بصورة رئيسية أيضاً على فعالية البعثة التشغيلية.

١٥ - ومن المؤسف أنه بالرغم من نداءاتي ونداءات المجلس، لم يجرز أي تقدم في إنشاء مسار مباشر للطيران على ارتفاعات عالية بين أسمرة وأديس أبابا تستخدمه طائرات

الإدارية في ٢٨ أيار/مايو لتحل محل السرية الداعمية التي كانت تدعم قوة المقر. ووصلت أيضا عناصر متقدمة من الكتبية الهندية في ٣٠ أيار/مايو وسينضم الجزء الرئيسي من الكتبية إلى البعثة في منتصف حزيران/يونيه. وستحل هذه القوات محل الكتبية الهولندية/الكندية المشتركة التي ترابط حاليا في القطاع الأوسط ومن المزمع مغادرة هذه الكتبية بحلول ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأود أن أختتم هذه الفرصة كي أعبر عن تقديري للجنة التوجيهية والدول الأعضاء في اللواء الاحتياطي الدائم التأهب لمساهمتها الحيوية في نشر قوات البعثة بسرعة وكفاءة.

٢١ - وأعاد فريق المراقبين العسكريين، في إطار قوامه الحالي، نشر ضباط من المقر في أسمره لإنشاء أربعة مواقع جديدة للفريق في القطاع الغربي وأيضا لتعزيز مقر القطاع.

اتفاقات مركز القوات

٢٢ - في ٢٢ آذار/مارس، وقعت إثيوبيا اتفاق مركز القوات مع البعثة. ولكن لا زالت المفاوضات تجري مع إريتريا حول اتفاق مركز القوات. وتنتظر البعثة حاليا المقترحات الجديدة التي وعدت الحكومة الإريترية بتقديمها لتسوية هاتين المسألتين المعلقتين.

الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٣ - تتضح الصورة فيما يتعلق بحالة الألغام الأرضية والمواد غير المتفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة ببطء ولكن باطراد أيضا الآن وذلك بعد أن وفر الطرفان المزيد من المعلومات وتم إحراز تقدم في مسح المواقع. وفي آذار/مارس، سلمت إريتريا البعثة ٣١٣ سجلا تتعلق بالألغام تشمل حوالي ١٧٥ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد و ٤٥ ٠٠٠ لغم مضاد للدبابات. وحتى ذلك الشهر، قدمت الحكومة الإثيوبية أيضا إلى مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام ١٧

واستمرت مناقشة المسائل المتعلقة بالمليشيات المحلية والشرطة وحرية التنقل.

١٨ - ومع إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة وبدء العمل المقرر للجان التنسيق العسكرية على المستوى القطاعي، ستتوافر إمكانات إضافية للتنسيق بين الطرفين بصورة أكثر استدامة. ودأبت البعثة على أن تؤكد للطرفين أن الوقت قد حان للبدء في عقد اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية في العاصمتين كوسيلة لبناء الثقة. وقبلت السلطات الإثيوبية بذلك. ولكن السلطات الإريترية رفضته حتى الآن مدعية أن هناك شواغل أمنية تتعلق بالمشاركين من جانبها في لجنة التنسيق العسكرية.

ثالثا - حالة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

نشر البعثة

١٩ - في النصف الثاني من آذار/مارس، تم نشر سرية الاحتياط للقوة الهندية وسرية المهندسين الهندية في منطقة البعثة. وفي مطلع أيار/مايو، ضم للبعثة أيضا فصيل سلوفاكي إضافي لإزالة الألغام. وهكذا احتتمت بنجاح عملية نشر قوات الأمم المتحدة الأصلية في منطقة البعثة. وحتى ١٥ حزيران/يونيه، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٦٣١ ٥ من الأفراد العسكريين^(١) ينتمون إلى أكثر من ٤٠ بلدا، منهم ٦٩٢ ٤ جنديا، و ١١٦ من ضباط الأركان العسكريين و ٢١٦ مراقبا عسكريا و ٦٠٧ من عناصر الدعم الوطنية. وضم العنصر المدني للبعثة ٢٢١ موظفا دوليا و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة و ٢٤٠ موظفا محليا.

٢٠ - وفي ١٧ أيار/مايو، غادر ٣٣ من ضباط الأركان العسكريين التابعين للواء الاحتياطي الدائم التأهب في المقر منطقة البعثة وحل محلهم ضباط أركان عسكريين جدد. ووصلت عناصر متقدمة من الحرس الفرنسي والسرية

٢٦ - ويواصل مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة تقديم المساعدة التقنية لإثيوبيا وإريتريا بغية تمكنهما من الوفاء بالتزاماتهما المتعلقة باتفاق إنهاء الأعمال العدوانية، ولتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها حسب الاقتضاء.

٢٧ - وبالرغم من أن المشردين داخليا في إثيوبيا، بعد أن عادت الغالبية منهم إلى ديارهم الأصلية، يعرفون، على ما يبدو، مخاطر الألغام الأرضية والمواد غير المنفجرة المشار إليها أعلاه، فإن وجود الألغام لا يزال يشكل تهديدا كبيرا للأرواح وعقبة في طريق إعادة سبل كسب العيش في جزء كبير من القطاع الحدودي. ومن المتوقع أن تسفر الضغوط المتزايدة على الناس لزراعة أراضيهم، وجمع الحطب، ورعي مواشيهم عن زيادة تدريجية في عدد المصابين. ولقد اتسمت الحاجة إلى توسيع وتحسين التدريب على الوعي بمخاطر الألغام في أوساط المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشكلة بمزيد من الاستعجال بعد أن أصبح جليا أن إزالة الألغام بصورة حقيقية في مناطق الصراع السابقة ستستغرق سنوات كثيرة حتى مع الحصول على القرض الكبير الذي وفره البنك الدولي لإزالة الألغام. وتشمل المعوقات في إثيوبيا حاليا عدم توافر المعلومات الكاملة عن مواقع وتركيب حقول الألغام، والتمويل غير الكافي للمساعدات التقنية وبناء القدرات، والتدريب على الوعي بمخاطر الألغام.

٢٨ - وتعاون البعثة بصورة وثيقة مع منظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الدولية لزيادة الوعي في إريتريا بمخاطر الألغام وسط السكان. وتنتج الآن مواد إعلامية تتعلق بالتوعية بمخاطر الألغام لبثها عبر محطة إذاعة البعثة.

٢٩ - وتواصل وحدتا إزالة الألغام البنغلاديشية والسلوفاكية التابعتان للبعثة فحص المسارات وتنظيف مواقع العمليات الأساسية. وتم تكوين سرية كينية/وسلوفاكية

تقريبا تمثل نتائج المسح العاجل الذي اضطلعت به "منظمة" هالو ترست في مناطق كانت تسيطر عليها إثيوبيا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. ولكن لا يزال البحث جاريا عن معلومات إضافية تتعلق بحقول الألغام. وتقول السلطات الإثيوبية إنها لا تملك سجلات مركزية بالألغام المزروعة في المنطقة الأمنية المؤقتة، ولكنها وافقت على تيسير مهمة موظفي مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام الممثلة في جمع أي معلومات متاحة مباشرة من مهندسي الجيش الإثيوبي.

٢٤ - وأدخلت المعلومات التي تم الحصول عليها من الطرفين إلى الآن في قاعدة المعلومات الخاصة بنظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وسيتم التحقق منها فيما بعد على الأرض. بيد أن النطاق الكامل لمشكلة الألغام الأرضية والمواد غير المنفجرة لن يتضح حتى يتم إجراء عمليات مسح لتقدير تأثيرها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتأثرة بها. وفي هذا الصدد، طلب البلدان كلاهما مساعدة الأمم المتحدة.

٢٥ - بيد أنه من الجلي، حتى في هذه المرحلة، أن وجود الألغام الأرضية والمواد غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المجاورة لها يمثل تهديدا حقيقيا. فهي تعرض جنود البعثة للخطر كما تشهد على ذلك الضربتان المنفصلتان اللتان تعرضت لهما المركبات المصفحة للوحدة الكندية في آذار/مارس بالإضافة إلى انفجار سابق أثر على مركبة فريق للمسح تابع لمنظمة هالو ترست في ٢٠ شباط/فبراير. ويتعرض السكان المدنيون لتهديد أكبر بكثير من ذلك. وتزداد حوادث الألغام والمواد غير المنفجرة حيث تشير التقارير إلى وقوع حادث يوميا في الوقت الحالي في المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد يكون الرقم الحقيقي أعلى من ذلك بكثير إذ تم أخذ الحوادث التي لا يُبلغ عنها في الاعتبار.

المتحدة مما أتاح الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالألغام تكمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وإن كانت خارجة عنها. وفي جهد تكميلي مماثل يتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مساهمات مباشرة من أجل الأعمال المتعلقة بالألغام ويقدمان المساعدة إلى حكومتى إثيوبيا وإريتريا لزيادة تنمية قدراتهما الوطنية فيما يتعلق بالألغام. وكان للجهود الثنائية أثر أيضا. فقد تم تمويل ثنائي للمسح الأولي الذي نفذته منظمة هالو ترست لمناطق الخطر وكذلك لمشروع مسح المتابعة وهو مشروع للأعمال المتعلقة بالألغام تنفذه منظمة هالو ترست ولتوفير المدربين.

٣٣ - بيد أن التمويل يظل عائقا للأنشطة المطلوبة على وجه الاستعجال من أجل التوعية بالألغام كما أنه يؤثر في السرعة التي يمكن بها تدريب المسؤولين عن إزالة الألغام لأغراض إنسانية وتجهيزهم ونشرهم تحت الإشراف المناسب. وقد قامت الحكومة الإريترية مؤخرا بتسريح ٦٥٠ مهندسا من المقاتلين وأتاحتهم للعمل المتعلق بالألغام داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. ويمكن استيعاب بعضهم فوراً ضمن المبادرات التدريبية الجارية إلا أن هنالك حاجة إلى تمويل إضافي لاستيعابهم جميعا بطريقة فعالة. وهناك عدة اقتراحات بشأن المشاريع المتعلقة بالألغام يجري نظرها حالياً من قبل مجتمع المانحين الدوليين والتي من شأنها إذا توافر التمويل لها أن تساعد كثيراً في هذا الصدد. وأحث البلدان التي في مقدورها المساهمة في العديد من المشاريع المهمة المتعلقة بالألغام التي تم وضعها بالفعل ولكنها تحتاج إلى التمويل على أن تفعل ذلك.

المشاريع السريعة الأثر

٣٤ - تم اعتماد مبلغ قدره ٧٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في

مشاركة لتعمل في القطاع الشرقي (عصب - بوريه). وتقوم أفرقة التخلص من ذخائر الوحدات بالتخلص من حقول الألغام والمواد غير المنفجرة في الميدان.

٣٥ - وفي الوقت ذاته، يجري تدريب أفرقة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وتجهيزها بالتعاون مع المركز الإريترى لإزالة الألغام ومركز التدريب الوطني بمساعدة قدمها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ومنظمات غير حكومية مثل منظمة هالو ترست وبرنامج المعونة التابع للكنيسة الدانمركية والفريق الدانمركي لإزالة الألغام. وتم بالفعل نشر عدة أفرقة بما فيها فريقان تابعان للوكالة الإريترية لإزالة الألغام تم تدريبهما بتمويل من بعثة من الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في المنطقة الأمنية المؤقتة لإجراء مسح لحقول الألغام ووضع العلامات وتحديد المهام المتعلقة بإزالة الألغام لدعم الجهود المتعلقة بالإغاثة الإنسانية.

٣٦ - وسوف تواصل ميزانية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تمويل تكاليف الموظفين الأساسيين والمعدات لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام حتى يقوم بفعالية بأداء دوره التنسيق وإسداء المشورة التقنية وإدارة المعلومات من أجل الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك يعتزم مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام القيام بدور استباقي على نحو متزايد في تنمية القدرات الوطنية لضمان تعبئة الموارد اللازمة في أقرب وقت ممكن بغية التصدي للخطر الحالي وبناء قدرة كافية ومستدامة على المدى المتوسط.

٣٧ - وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري العميق للجهات المانحة من أجل المساهمة السخية التي قدمتها عن طريق صندوق التبرعات الاستئماني للأعمال المتعلقة بالألغام الذي تديره دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم

إلا أنه تتوفر المواد والبرامج الإذاعية للبعثة على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية باللغة الإنكليزية وست لغات محلية إثيوبية (الأمهرية والعربية والأفغانية الأرومو والتغرية والإثيوبية - التغرينية والإريتريّة - التغرينية. وفي الوقت ذاته، تم توزيع كراسات للتوعية بالألغام بثلاث لغات في جميع أنحاء المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة كما يجري إصدار مواد مطبوعة أيضا باللغات المحلية عن أهمية السلام وولاية البعثة والجوانب الأساسية للأنشطة التي تضطلع بها البعثة.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برامج التوعية الإعلامية بنشاط، بما في ذلك تقديم إحاطات منتظمة للصحفيين المحليين والدوليين وتنظيم المقابلات مع الممثل الخاص وكبار الموظفين في البعثة وتوفير المعلومات عن المنطقة الأمنية المؤقتة وتوفير فرص الوصول إليها من قبيل وسائط الإعلام الدولية والوطنية. وسيتم قريباً إتاحة مجموعة مواد تلفزيونية تتضمن تسجيلات للبعثة في أثناء مزاولة أعمالها.

رابعاً - لجنة ترسيم الحدود ولجنة المطالبات

٣٨ - بدأت لجنة ترسيم الحدود ولجنة المطالبات المنشأتان وفقاً لاتفاق السلام المبرم بين إثيوبيا وإريتريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عملهما. وتم التغلب بنجاح على الصعوبات الأولية المتعلقة بتسمية بعض المفوضين وفقاً للاقتراح الذي قدمته إلى الطرفين. ويرد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير معلومات عن الأنشطة الرئيسية التي نفذتها اللجنتان منذ إنشائهما مقدمة من رئيسيهما.

٣٩ - وكما لوحظ في التقرير الأول عن عمل لجنة ترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا (المرفق الأول لهذا التقرير) فقد تم إعداد مشروع لخطة تشغيلية بواسطة رسام خرائط الأمم المتحدة، وهو أمين اللجنة، وتم إرسالها إلى اللجنة للنظر فيها. فإذا تمت الموافقة على هذه الخطة التشغيلية فسوف يشكل ذلك أساساً لتقديرات تكاليف عمل اللجنة في الموقع.

إثيوبيا وإريتريا لتلبية بعض الاحتياجات العاجلة بالمنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها في إريتريا وإثيوبيا بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر. وتضطلع بهذه المشاريع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمؤسسات الحكومية. وتم في ١٣ حزيران/يونيه تخصيص ما يزيد على ٥٠ في المائة من الأموال المتاحة للمشاريع الموافق عليها في كل من إثيوبيا وإريتريا. وتشمل هذه المشاريع مجموعة متنوعة من التدخلات في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتدريب. ونظراً لعودة المزيد من المشردين داخلياً إلى المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها، يرجح تحديد المزيد من الاحتياجات الهامة ويتوقع أن يزيد عدد الاقتراحات بالمشاريع السريعة الأثر المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ونظراً لأن تمويل المشاريع السريعة الأثر من الميزانية المقررة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا يقتصر على السنة الأولى من فترة البعثة فقط فإنني أعترم إنشاء صندوق استئماني خاص لتمكين البعثة أساساً من مواصلة اضطلاعها بالمشاريع من هذا القبيل من التبرعات.

الإعلام

٣٥ - يمر البرنامج الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حالياً بمرحلة حرجية حيث يركز بشكل متزايد على نقل رسالة البعثة إلى شعبي إثيوبيا وإريتريا، ولا سيما في ضوء إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة وبدء عودة الأشخاص المشردين داخلياً إلى المنطقة.

٣٦ - وظلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تبث إرسالاً أسبوعياً لمدة ساعة منذ منتصف كانون الثاني/يناير يشتمل على أخبار عن البعثة والقضايا الإنسانية والمعلومات وذلك عبر الإذاعة الإريترية باللغات العربية والإنكليزية والتغرية والتغرينية. ولم يتم التغلب على المعوقات المستمرة لتمكين البعثة من توجيه بث إذاعي مماثل بالبحان في إثيوبيا.

مضيفه ويقدر في ١٣ حزيران/يونيه أن ما يزيد على ٨١ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى ديارهم من خلال عمليات منظمة. إلا أن تقديم الدعم الفعال في الوقت المناسب للسكان العائدين ظل يعيقه انعدام المعلومات المسبقة من جانب الحكومة الإريترية إلى الوكالات الإنسانية بشأن العمليات المعترمة.

٤٣ - وفي نهاية أيار/مايو أصدرت الحكومة الإريترية خططها التشغيلية للمرحلة الثانية من عودة المشردين داخليا المنظمة التي تشرف عليها الحكومة إلى المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها. وتقدم الخطة التي تشمل فترة تمتد من ٣ إلى ٤ أسابيع تقريبا، تفاصيل لإعادة نحو ٢٠ ٠٠٠ مشرد داخليا إلى أوطانهم من معسكرات ديبوب و ١٤ ٥٠٠ مشرد داخليا من معسكرات بركة القاش والقرى المختلفة في هاتين المنطقتين.

٤٤ - وبغية الإعداد لعودة المشردين داخليا إلى المنطقة الأمنية المؤقتة، أجرى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والحكومة الإريترية وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مجموعة من التقييمات السريعة للقرى بكل المناطق في المنطقة الأمنية المؤقتة. وبالرغم من اختلاف الأولويات من منطقة إلى أخرى، فقد وجدت أفرقة المسح أن أضرار كبيرة قد لحقت بالهياكل الأساسية في معظم المناطق وسلطت تقارير الفريق الضوء على الحاجة إلى تدخلات عاجلة من أجل توفير المياه والخدمات الصحية والمأوى وكذلك شراء المدخلات الزراعية للمزارعين.

٤٥ - وأصدر الفريقان القطريان لإثيوبيا وإريتريا، في شباط/فبراير الماضي، نداء موحدا يشمل الاحتياجات الغوثية بسبب الجفاف والمشردين واللاجئين والعائدين. وقد تحسنت مؤخرا حالة الإعلان عن التبرعات حيث تم الالتزام بنسبة ٢٧ في المائة من الاحتياجات العامة للأغذية إضافة إلى

وسوف تحدد الخطة التشغيلية أيضا احتياجات لجنة الحدود وتتيح لها إعداد ميزانيتها. وفي الوقت ذاته، سوف يستمر تمويل أنشطة البعثة من التبرعات التي بلغت نحو ٣,٨ مليون دولار التي تم استلامها حتى الآن أو الالتزام بها للصندوق الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) ومن المدفوعات المتوقع أن يقدمها الطرفان. وسوف أرجع إلى الدول الأعضاء في مرحلة لاحقة إذا ظهرت الحاجة إلى تمويل إضافي من خلال آليات أخرى.

٤٠ - وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني وأجدد ندائي للطرفين إلى الوفاء بالتزامهما بتحمل تكاليف لجنة ترسيم الحدود.

خامسا - التطورات الإنسانية

٤١ - بالرغم من أن الأثر الذي خلفه الجفاف لا يزال مستمرا في إثيوبيا وإريتريا فقد هطلت أمطار كافية في المناطق الشمالية من إقليم تغراي أثناء فصل الأمطار "القصير" مما أتاح هبة الأرض لموسم الأمطار الرئيسي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي المنطقة الأمنية المؤقتة لم يعد أغلبية المشردين داخليا بعد إلى مناطقهم الأصلية حتى لو كان البعض قد عاد في موسم الزراعة لأن كثيرا من الأسر العائدة لا تتوافر لها المدخلات الزراعية الكافية مثل البذور والأدوات وثيران الحرث من أجل الاستفادة الكاملة من الموسم الزراعي في هذه السنة.

٤٢ - وقد عادت أعداد كبيرة من المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية إما بشكل تلقائي أو من خلال عملية نظمتها الحكومة بمساعدة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكان هناك نحو ١٦٠ ٠٠٠ مشرد داخلي بالمعسكرات حتى منتصف نيسان/أبريل وعدد يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ نسمة يعيشون في مجتمعات محلية

٤٧ - وفي مطلع أيار/مايو، عقد فريقا الأمم المتحدة القطريان لإثيوبيا وإريتريا منذ عام ١٩٩٨ اجتماعهما المشترك الرابع في أسمرة. ونظر المجتمعون، الذين ضموا ممثلين من جميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية الرئيسية، في وسائل التعاون بمزيد من الفعالية مع الحكومتين المضيفتين في طائفة واسعة من المسائل الإنسانية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحشد الموارد، وسلامة عودة السكان المشردين واللاجئين؛ وسبل دعم عملية السلام والمصالحة بين البلدين. وضمن ما اتفق عليه الفريقان القطريان تنظيم مجموعة من حلقات العمل الوطنية على جانبي الحدود وذلك بشأن مواضيع التنمية والسلام والتسامح؛ والعمل سوياً على اتخاذ مبادرات تجريبية في سبيل لم شمل الأسر المشتتة؛ والسعي إلى إشراك شتات الإثيوبيين والإريتريين كقوة داعمة لتحقيق السلام والمصالحة دعماً لأي مبادرة تتخذ في هذا الشأن.

إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادةهم إلى ديارهم، وإعادة المدنيين إلى ديارهم

٤٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت إثيوبيا، بمساعدة تلقتها من لجنة الصليب الأحمر الدولية، بإطلاق سراح ٢٤٢ أسير حرب إريتريا وأعادتهم إلى ديارهم، وأفرجت إريتريا عن أسير حرب إثيوبي واحد وأعادته إلى الوطن لأسباب صحية. ووفقاً للأعداد التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية، ما زال يوجد في إريتريا نحو ٤٠٠ أسير حرب وفي إثيوبيا نحو ١ ٣٠٠ منهم. ولم يتحقق مزيد من التقدم في عملية إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم على الرغم من مقتضيات القانون الإنساني الدولي والالتزام الذي تعهدت به كلتا الحكومتين بموجب المادة ٢ من اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183، المرفق)،

الإعلان عن معونة غذائية من المانحين يتوقع تقديمها في المستقبل القريب. كما زاد أيضاً عدد الإعلانات عن التبرع بالعناصر غير الغذائية المهمة للغاية وجاءت مساهمة كبيرة من الحكومة الهولندية. إلا أنه في ضوء الاحتياجات الإنسانية العاجلة على مدى الأشهر القليلة القادمة سيكون من المهم أن يستجيب المانحون بشكل إيجابي للنداءات المختلفة التي أصدرتها كل من إريتريا وإثيوبيا. وفي الوقت ذاته، يساهم التعاون المستمر بين وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بدرجة كبيرة في توفير المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً في جميع أنحاء منطقة عمل البعثة.

٤٦ - وفي اجتماع ثلاثي عقد في آذار/مارس بين حكومتي جمهورية السودان ودولة إريتريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفق على ضرورة الشروع في عودة اللاجئين الإريتريين طوعاً من السودان إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. ووفقاً لذلك، أعادت المفوضية واللجنة الإريتريّة للإغاثة والتأهيل في ١٢ أيار/مايو، المجموعة الأولى منهم التي ضمت قرابة ٩٠٠ لاجئ إريتري في السودان. وشكلت هذه المجموعة من العائدين جزءاً من الدفعات الجديدة التي فرت إلى السودان من جراء القتال الذي شهدته فترة أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وسيوطنون في قراهم الأصلية. وما أن تعود هذه الدفعة الجديدة من اللاجئين إلى ديارهم طوعاً، ستعاد إلى إريتريا المجموعة الأقدم التي غادرت في الستينات. وتقدر حكومة السودان أن عدد اللاجئين الإريتريين في السودان حالياً يبلغ حوالي ١٧٤ ٠٠٠ لاجئ، وتعتزم الجهات المعنية إعادة نحو ٦٢ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم هذا العام ومن يتبقى منهم في عام ٢٠٠٢. وحتى ١٢ حزيران/يونيه، كان قد أعيد من الدفعتين القديمة والجديدة ما مجموعه حوالي ١٢ ٠٥٥ لاجئاً.

سابعاً - تدابير بناء الثقة

٥١ - إن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا على أهبة الاستعداد للمساهمة في أي جهد يبذل لبناء الثقة، من شأنه تعزيز السلام الدائم بين البلدين. وفي هذا السياق، عقد ممثلي الخاص ونوابه لقاء مع القادة الدينيين في إثيوبيا وإريتريا وأعربوا عن دعمهم المبادرة التي اتخذها أولئك القادة لعقد لقاء في موقع بالمنطقة الحدودية. واعتزمت البعثة توفير المساعدة في مجالي النقل والإمداد والأمن لهذا الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو، والمساعدة في تغطيته الإعلامية. غير أن إرجاء الاجتماع نظراً لعدم اكتمال الأعمال التحضيرية له في إثيوبيا أمر يدعو للأسف. بيد أن بطريك إثيوبيا أكد لممثلي الخاص على التزام القادة الدينيين المتواصل بمواصلة تنفيذ هذه المبادرة. وفي مسعى آخر لبناء الثقة بين الطرفين، تعتزم البعثة المساعدة في إصلاح الجسر الموجود على نهر ميريب الواقع بين البلدين.

٥٢ - ولجنة التنسيق العسكرية التي تشكل حالياً على النحو المذكور في الفقرة ١٦ أعلاه المنتدى الوحيد المتوافر لإقامة اتصالات مباشرة بين الطرفين، أيضاً بمثابة آلية مفيدة لبناء الثقة. وإضافة إلى ذلك، تعهد فريقا الأمم المتحدة القطريان في إثيوبيا وإريتريا، اللذان اجتمعا مؤخراً، بالعمل بنشاط على تعزيز عملية السلام والمصالحة، وأكدوا عزمهما على اتخاذ المبادرات المناسبة لتحقيق هذا الغرض، وذلك بالتنسيق مع كُتب مع ممثلي الخاص.

ثامناً - ملاحظات

٥٣ - إن حكومي إثيوبيا وإريتريا جديرتان بالثناء لمواصلة التزامهما بعملية السلام ووفائهما العام بالتزاماتهما بموجب اتفاقي الجزائر، بالرغم من استمرار وجود بعض المصاعب الخطيرة. ويمثل إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة تطوراً مشجعاً، إذ

بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب وإعادةهم إلى أوطانهم "دون إبطاء".

٤٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في عودة ٨٢٢ ٩ إثيوبيا طوعاً من إريتريا إلى ديارهم. وضمت هذه المجموعة عدداً ضئيلاً لا يتعدى ٦٠ مدنياً محتجزاً، وكثيرين غيرهم ممن احتجزتهم السلطات الإريترية في الآونة الأخيرة بسبب انقضاء أجل تصاريح إقامتهم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عاد إلى إثيوبيا ما مجموعه ١٤ ١٧٩ مدنياً. وفي ١ حزيران/يونيه، أعيدت إلى إريتريا بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، مجموعة تضم ٢٨٥ مواطناً إريترية كانوا يقيمون في منطقة تغري في إثيوبيا.

سادساً - حقوق الإنسان

٥٠ - بدأ خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ عنصر من عناصر بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وهو المتعلق بحقوق الإنسان، وذلك بوصول خمسة موظفين في مجال حقوق الإنسان إلى منطقة البعثة من أصل الموظفين السبعة المتوقع وصولهم. وبدأ هؤلاء الموظفون التحقيق في المعاملة التي يلقاها في ظل الصراع الإريترية في إثيوبيا والإثيوبيون في إريتريا. واستهلت أنشطة الرصد داخل المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة بزيارات قام بها الموظفون المذكورون إلى القطاعات كافة. وإضافة إلى التحقيق في الادعاءات بحصول انتهاكات لحقوق الإنسان داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، يعمل موظفو حقوق الإنسان على رصد عودة المشردين داخلياً، وذلك بالتعاون مع موظفين آخرين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ووكالات الأمم المتحدة. ويولى اهتمام خاص للفئات والسكان المستضعفين المتأثرين بالصراع. كما ساهم خبراء البعثة في مجال حقوق الإنسان في تنفيذ مشروع تدريبي يوفر التدريب على المسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان للأفراد المسؤولين عن حفظ السلام والمتمركزين في خمسة مواقع في إثيوبيا وإريتريا.

٥٦ - وما زالت الألغام والذخائر غير المنفجرة تمثل تهديدا جسيما لقوات البعثة والسكان المدنيين، بمن فيهم المشردون داخليا الذين يعودون إلى ديارهم الواقعة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. ونظرا لوجود حاجة ملحة إلى موارد إضافية لدعم أنشطة إزالة الألغام، أدعو الدول الأعضاء من جديد إلى تقديم الأموال اللازمة للمضي في تنفيذ هذه المهام الحيوية.

٥٧ - ويقتضي توطيد عملية إحلال السلام بين إثيوبيا وإريتريا مواصلة رئيسيهما التزامهما باتفاقي السلام. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى، التشديد على أهمية العمل الذي تقوم به لجنة ترسيم الحدود. فهذه اللجنة مخولة ترسيم الحدود بين البلدين وتعيينها، وذلك بغرض حل النزاع الذي كان السبب الرئيسي لاندلاع الحرب بينهما. وبينما يمثل حل المشاكل التي تمت مواجهتها في تكوين اللجنة أمرا يبعث على الأمل، فإنني أدعو الحكومتين كليهما إلى التعاون التام معها والوفاء بالتزامهما القاضي بتحمل التكاليف ذات الصلة.

٥٨ - ويستوجب إحلال السلام الدائم بين إثيوبيا وإريتريا وإعادة العلاقات بينهما إلى حالتها الطبيعية بذل جهود إضافية لضمان تحقيق المصالحة بين شعبي البلدين اللذين انعدمت الثقة عميقا بينهما من جراء الحرب الأخيرة والمؤلمة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تسعى القيادة في كلا البلدين، بمساعدة من المجتمع الدولي، إلى إيجاد شعور بالثقة والاطمئنان بين شعبيهما. والمبادرات التي تتخذ من مثل اللقاء المعتزم عقده بين القادة الدينيين في البلدين كليهما جديرة بالثناء وينبغي أن تعقبها مساع ماثلة أخرى. وإني لأسف، في هذا الصدد، أن أيا من الحكومتين لم تبدِ علنا أي انفتاح إزاء تطبيع العلاقات بينهما، بالرغم من تخفيف حدة اللهجة العدائية في وسائل الإعلام. ومن الأهمية بمكان ألا تؤدي التطورات السياسية المستجدة في البلدين إلى صرف

أنه يشكل، بالرغم من عدم اتفاق الطرفين، معلما بارزا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية. غير أنه لا بد للطرفين من تسوية المسائل المتعلقة خاصة تلك المتصلة بالمنطقة الأمنية المؤقتة، بحيث يكفل تحديدها تحديدا واضحا ونزع السلاح منها فعليا.

٥٩ - وفي هذا الصدد، قمت في رسالتين منفصلتين مؤرختين ١ حزيران/يونيه وجهتهما إلى رئيس إريتريا، أساسيس أفورقي، وإلى رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، بمناشدتهما من جديد تسوية جميع المسائل المتعلقة دون مزيد من الإبطاء. ولفتُ انتباه الرئيس أساسيس إلى نشر إريتريا عددا مفرطا من أفراد الميليشيات والشرطة في المنطقة، وأشارت إلى أن اتفاق مركز القوات الذي وضعته البعثة لم يوقع بعد. وأعربت لرئيس الوزراء ميليس عن القلق إزاء استمرار وجود القوات الإثيوبية في أجزاء من القطاع الشرقي للمنطقة الأمنية المؤقتة. كما أتت الرسالتان اللتان وجهتهما إلى كل من الزعيمين على ذكر استمرار منع البعثة من حرية التنقل ومنع فتح مسار جوي مباشر على ارتفاع عال بين أسمرة وأديس أبابا كي تستخدمه طائرات الأمم المتحدة. وفي ٦ حزيران/يونيه، رد الرئيس أساسيس على رسالتي. بيد أنه حتى يوم ١٥ حزيران/يونيه لم يرد أي رد على رسالتي من رئيس الوزراء، ميليس زيناوي. وسيواصل ممثلي الخاص بذل جهوده مع الطرفين بغرض تسوية هذه المسائل المتعلقة في وقت مبكر.

٥٥ - وما برحت الحالة الإنسانية السائدة في إثيوبيا وإريتريا تشكل مدعاة للقلق الشديد. وعليه، فإنني أحث أوساط المانحين الدوليين على الاستجابة بسخاء لطلبات فريقتي الأمم المتحدة القطريين المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية لكلا البلدين. وأهيب بكلتا الحكومتين المضي في التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات التي يواجهها في مجال الاحتياجات الإنسانية.

نظرهما عن التزامهما بتسوية خلافتهما بالوسائل السلمية. وإني لعلّى ثقة من أن رئيس إثيوبيا وإريتريا سيقيان ملتزمين كامل الالتزام بمواصلة توطيد عملية السلام.

٥٩ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص وجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني وممثلي المنظمات غير الحكومية، على تفانيهم في اضطلاعهم بمهامهم ومساهماتهم في توطيد عملية السلام.

الحواشي

(١) يتجاوز هذا الرقم مؤقتا القوام المأذون به. ويعتزم أن يُخفض العدد الكلي للأفراد العسكريين في ١٦ حزيران/يونيه إلى الحد الأقصى المأذون به لقوام البعثة.

المرفق الأول

لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير الأول عن أعمال اللجنة

- ١ - أنشئت لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا رسمياً في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ وهو التاريخ الذي قبل فيه رئيس اللجنة تعيينه من جانب أعضاء اللجنة الأربعة المعيّنين من الطرفين.
- ٢ - وتتكون اللجنة حالياً من: السير إيهو لوترباخت (رئيساً) وسمو الأمير بولا أديسمبو أجبيولا (معيّن من إثيوبيا) والقاضي ستيفان م. شويل (معيّن من إريتريا) والسير آرثر واتس (معيّن من إثيوبيا). ويتوقع أن يتم، في القريب العاجل، ملء المنصب الشاغر في اللجنة بعد أن استقال أحد أعضائها، وكان معيّناً أساساً من إريتريا.
- ٣ - وعملاً بالفقرة ٨ من المادة ٤ من الاتفاق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قدم الطرفان إلى أمين اللجنة بيانات بمطالبتها وأدلتها المتصلة بولايات اللجنة. واستعرض أمين اللجنة هذه البيانات وأحال في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى اللجنة والطرفين المواد ذات الصلة بولاية اللجنة فضلاً عما توصل إليه من استنتاجات تحدد أجزاء الحدود التي يبدو أن لا خلاف بين الطرفين عليها. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ أعربت حكومة إثيوبيا عن تحفظها على هذه الاستنتاجات.
- ٤ - وبغية التعجيل في الإجراءات، اجتمع أعضاء اللجنة في لاهاي يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠١ في مباني محكمة التحكيم الدائمة بقصر السلام. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١ عُقد اجتماع غير رسمي بين أعضاء اللجنة والطرفين لمناقشة المسائل الإجرائية. وكان مفهوماً أن الاجتماع لم يكن ليخل بموقف أي من الطرفين إلى أن تُحل مسألة الطعن بأحد أفراد اللجنة. وقد مثل الطرفان في الاجتماع وكلاؤهما ومحاموهما. وحضر الاجتماع أيضاً أخصائي الخرائط بالأمم المتحدة بصفته أمين اللجنة.
- ٥ - واتفق الطرفان على ضرورة تعيين رئيس قلم متمرّس في الشؤون القانونية لمساعدة اللجنة وذلك علاوة على أمين اللجنة المنصوص عليه في اتفاق ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٠. وعليه، عُينت لهذا الغرض السيدة بيت شيفمان المستشار القانوني الرئيسية لمحكمة التحكيم الدائمة.

٦ - وأُتفق بشكل أولي على تحديد مهلة زمنية للمرحلة الأولى من أعمال اللجنة (ترسيم الحدود) وقد عُدلت لاحقاً لتصبح كالتالي:

- يقدم الطرفان في وقت واحد مذكرات كتابية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.
- يقدم الطرفان في وقت واحد مذكرات رد كتابية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- يُنظر عندئذ فيما إذا كان ينبغي للطرفين تبادل الردود.
- إجراء مشاورات تمهيدية قبل الجلسات بين اللجنة والطرفين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.
- تُعقد الجلسات في لاهاي بين ١٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- يُؤمل أن يُبت في مسألة الترسيم في شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- عندئذ تشرع اللجنة في مرحلة ترسيم الحدود.

٧ - وبناء على تعليمات اللجنة، أوفد أمين اللجنة فريقاً لإجراء استطلاع ميداني للمناطق الحدودية بغية إعداد خطة تنفيذية لتطلع اللجنة عليها، وهي تحدد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لترسيم الحدود وتعيينها. وزار الفريق المنطقة بين ١٥ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو ٢٠٠١. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ أرسلت إلى اللجنة خطة تنفيذية ممكنة لتتظر فيها. وهذه المواد مخصصة للاستعمال الداخلي من قِبل اللجنة وليس فيها ما يخل بمواقف أي من الطرفين.

٨ - وقد شاركت اللجنة مشاركة فعلية في إعداد النظام الداخلي حسبما تقتضيه الفقرة ١١ من المادة ٤ من الاتفاق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وسيُعتمد هذا النظام لدى اكتمال عضوية اللجنة.

٩ - وتنص الفقرة ١٧ من المادة ٤ من الاتفاق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على أن يتحمل الطرفان نفقات اللجنة بالتساوي وأنه يجوز للجنة أن تقبل، من أجل تغطية نفقاتها، هبات من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. بيد أن اللجنة لم تستلم حتى الآن الاشتراكات الأولية التي طلبتها من الطرفين. وقد جرت تغطية نفقات فريق الاستطلاع المشار إليه في الفقرة ٧ أعلاه من الصندوق الاستئماني.

٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١

(توقيع) السير إليهو لوترباغت
رئيس اللجنة

المرفق الثاني

لجنة المطالبات الخاصة بإثيوبيا وإريتريا

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال اللجنة: شباط/فبراير - أيار/مايو
٢٠٠١

١ - أنشئت لجنة المطالبات الخاصة بإثيوبيا وإريتريا عملاً بالمادة ٥ من الاتفاق الموقع في الجزائر العاصمة يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بين حكومتَي دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ("اتفاق كانون الأول/ديسمبر"). أما ولاية اللجنة فهي:

"البت، من خلال تحكيم ملزم القرارات، في جميع ما يقدم من مطالبات عن خسائر أو أضرار أو إصابات من جانب إحدى الحكومتين ضد الأخرى ومواطني أحد الطرفين (وهذا يشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين) ضد حكومة الطرف الآخر أو الكيانات التي يملكها أو يمارس عليها سلطته، والتي تكون (أ) متعلقة بتزاع موضوع الاتفاق الإطار وطرائق تنفيذه واتفاق وقف الأعمال القتالية، و (ب) ناجمة عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، أو غير ذلك من انتهاكات للقانون الدولي".

٢ - وعملاً باتفاق كانون الأول/ديسمبر، فإن اللجنة هيئة مستقلة مركزها لاهاي. وتتكون اللجنة حالياً من: البروفسور هانس فان هوت (رئيساً)؛ السيد جون كروك (معيّن من إريتريا) والعميد جيمس بول (معيّن من إثيوبيا) والسيدة لوسي ريد (معيّنة من إريتريا). ويتوقع أن يشغل في القريب العاجل المنصب الشاغر حالياً في اللجنة بعد أن استقال أحد أعضاء اللجنة وكان معيّناً أساساً من قِبَل إثيوبيا. وعينت اللجنة السيدة بات شيفمان، المستشارة القانونية الرئيسية لمحكمة التحكيم الدائمة رئيسة قلم.

٣ - وبغية الشروع في وضع الإجراءات، اجتمعت اللجنة في لاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ في مباني محكمة التحكيم الدائمة الكائنة بقصر السلام. وفي ٢٧ آذار/مارس و ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، عقد أعضاء اللجنة وممثلون عن الطرفين اجتماعات غير رسمية في لاهاي لمناقشة المسائل الإجرائية. وقبل عقد الاجتماعات غير الرسمية في ١٤ و ١٥ أيار/مايو، قدم الطرفان مذكرات فنية تتضمن آراءهما واقتراحاتهما.

٤ - وعلى أساس المناقشة المفيدة التي أُجريت في الاجتماع الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو، وجه رئيس اللجنة إلى الطرفين قائمة بالقضايا المتصلة بعملية إعداد وتقديم

المطالبات. وسُيُرد على هذه المطالبات بطلبات خطية يقدمها الطرفان في ١٥ حزيران/يونيه. ومن المقرر عقد جلسة لمعالجة هذه المسائل في لاهاي من ١ إلى ٣ تموز/يوليه شريطة أن يكون قد جرى تعيين العضو الخامس في اللجنة.

٥ - وعملا بالمادة ٥ (٦) من اتفاق كانون الأول/ديسمبر، فإن للجنة سلطة تعيين ما تراه لازما من موظفين فنيين وإداريين وكتبة والاستعانة بمستشارين وخبراء. وشرعت اللجنة، ضمن أعمالها التحضيرية تحسبا لإمكانية ورود سيل من المطالبات، في إجراء مشاورات تمهيدية مع خبراء حواسيب وبرامجيات حول الجوانب التقنية لتقديم وتجهيز عدد ضخم من المطالبات. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ نظمت اللجنة حوارا عبر خدمات الهاتف جمع ممثلين عن الطرفين وخبراء شاركوا في تصميم نظم حواسيب وبرامجيات استُخدمت في نظم أخرى تتعلق بتجهيز أعداد ضخمة من المطالبات.

٦ - وستعتمد اللجنة نظامها الداخلي، وفقا لما تنص عليه المادة ٥ (٧) من اتفاق كانون الأول/ديسمبر، بالتشاور مع الطرفين وبعد اكتمال عضوية اللجنة.

٧ - وعملا بالمادة ٥ (٨) من اتفاق كانون الأول/ديسمبر، حُددت المهلة القصوى لتقديم المطالبات إلى اللجنة بسنة واحدة بدءا من تاريخ ذاك الاتفاق، أي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويقوم كل من الطرفين بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن مواطنيه، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون، بتقديم المطالبات إلى اللجنة. وينص اتفاق كانون الأول/ديسمبر كذلك على أن تسعى اللجنة إلى إنجاز عملها في غضون ثلاث سنوات من تاريخ إقفال باب تقديم المطالبات.

٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١

(توقيع) البروفسور هانس فان هوت
رئيس لجنة المطالبات

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: الاشتراكات في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	عنصر الدعم الوطني	القوات	المجموع
٦				٦
الاتحاد الروسي				
٦	١٥		٩٤٢	٩٦٣
الأردن				
٣	٢			٥
اسبانيا				
	٢			٢
استراليا				
٦				٦
أوروغواي				
٦				٦
أوكرانيا				
٤	٨		١٤١	١٥٣
إيطاليا				
٢				٢
باراغواي				
٤				٤
بلغاريا				
٦	٦		١٦٠	١٧٢
بنغلاديش				
٥	٣			٨
بنن				
٨				٨
البوسنة والهرسك				
٦				٦
بولندا				
٢				٢
بيرو				
٣	٣			٦
تونس				
٨				٨
الجزائر				
٢				٢
الجمهورية التشيكية				
٨	٣			١١
جمهورية تنزانيا المتحدة				
٥	٢			٧
جنوب أفريقيا				
٤	٣	٤٢	٥٨*	١٠٧
الدانمرك				
٨				٨
رومانيا				
١٠	٤			١٤
زامبيا				
٤	٤	٥	٢٠٢	٢١١
سلوفاكيا				
٢				٢
سنغافورة				
٨				٨
السويد				
٤				٤
سويسرا				
٥				٥
الصين				

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	عنصر الدعم الوطني	القوات	المجموع
غامبيا	٤			٦
غانا	١١			١٨
فرنسا	٢		١٨٠	١٨٢
فنلندا	٧			١٠
كرواتيا	٥			٥
كندا	٦	٣٤٩	*٤٤٥	٨٠٠
كينيا	١٠		٦٠٥	٦٢٧
ماليزيا	٧			١٢
ناميبيا	٣			٥
النرويج	٥			٥
النمسا	٣			٧
نيبال	٤			٤
نيجيريا	٦			٧
الهند	٥		١٣٠٦	١٣٢٧
هولندا	١	٢١١	*٦٥٣	٨٧١
الولايات المتحدة الأمريكية	٦			٧
اليونان	٢			٢
المجموع	٢١٦	٦٠٧	٤٦٩٢	٥٦٣١

* يتجاوز هذا الرقم مؤقتاً القوام المأذون به. ويعتزم أن يخفض العدد الكلي للأفراد العسكريين في ١٦ حزيران/يونيه إلى الحد الأقصى المأذون به لقوام البعثة.